

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٣٧٢**

الخميس، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد باروس ميليت	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيد فرناندث – أرياس مينويسا
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنز
	تشاد	السيدة ألينغي
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريس كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة تقدمها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى هايتي (٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)

1502472 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة تقدمها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى هايتي (٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما ممثلا الولايات المتحدة وشيلي، اللذان اشتركا في قيادة البعثة مجلس الأمن إلى هايتي.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة الإحاطة اليوم وعلى قيادتكم في ما يتعلق ببعثة مجلس الأمن إلى هايتي والتي أعتقد أننا جميعا نرى أنها كانت بعثة قيمة وحسنة التوقيت. وأود أيضا أن أشكر جميع زملائنا في المجلس الذين انضموا إلينا في هايتي، نظرا لأن مشاركة الأعضاء الخمسة عشر جميعا قد أكدت التزام المجلس الثابت والإجماعي تجاه استقرار هايتي ورخائها وديمقراطيتها.

وقد ثبت أن توقيت البعثة كان مواتيا لتدخل المجلس في ما يتعلق بالحالة المثيرة للقلق في هايتي. وأدى عدم إجراء هايتي للانتخابات البرلمانية التي تأخرت عن موعدها، وهو ما يُعزى جزئيا إلى عدم سن قانون انتخابي، إلى أن أصبح البرلمان منحلا في ١٢ كانون الثاني/يناير، وذلك بانقضاء فترة عضوية جميع أعضاء مجلس النواب ونصف أعضاء مجلس الشيوخ المتبقين وعددهم ٢٠ عضوا. وترتب على ذلك التطور أن أصبح الرئيس مارتيلي يدير شؤون الحكم من خلال السلطة التنفيذية.

ولئن كان هذا الظرف متوقعا ومسموحا به بمقتضى دستور هايتي، وقد حدث للأسف في مناسبات عدة في الماضي، فإن فقد الكابح الأساسي للسلطة الرئاسية أثار القلق مجددا داخل هايتي وخارجها بشأن حالة الديمقراطية البلد.

وعلى ضوء تلك الخلفية، إلتقينا بالرئيس مارتيلي وعدد من وزرائه، وأعضاء مجلس الشيوخ العشرة الباقين، ومجموعة من القادة السياسيين من المعارضة. وكانت رسالتنا لهم جميعا رسالة متسقة: أي يجب على جميع الأطراف مضاعفة جهودها للبدء بحوار بناء والتوصل إلى اتفاق على إطار لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وجامعة في أقرب وقت ممكن، وهو ما يخدم مصالح الشعب الهايتي على أفضل وجه. ولقد شجعنا التزام الرئيس ماريتيلي بقصر استخدامه للسلطة التنفيذية على كفالة استمرارية الدولة وتنظيم الانتخابات. كما تشجعنا بإصراره المعلن على التشديد على الشمول والتشاور لدى إدارة شؤون الدولة، مثلما تجلى في تشكيله لحكومة متعددة الأحزاب تحت قيادة رئيس للوزراء من صفوف الأغلبية. وكان من المثلج للصدر أيضا التزام العديد كم أحزاب المعارضة وقادتها بالعمل مع الرئيس من أجل إيجاد سبيل للخروج من حالة الجمود السياسي وإيلاء الأسبقية لمصلحة الشعب الهايتي، على الرغم من الخلافات فيما بينهم.

إن للضوابط والموازين في هايتي أهمية بالغة، بل إنها تزادا أهميةً منذ سقوط البرلمان بالتقادم. وقد أعرب المجلس عن رأينا بأن الشرعية المتصورة للسياسات العامة والمؤسسات ترتهن بالإحساس بأنها مستمدة من قطاعات واسعة من المجتمع وتحظى بتأييد واسع.

وقد أتيحت لنا فرصة لم نكن نتوقعها للقاء المجلس الانتخابي المؤقت الجديد في هايتي، الذي نُصِّبَ يوم صولنا. ويتكلف المجلس المُكَوّن من المجتمع المدني بضوع إطار للانتخابات التي تكتسي أهمية حاسمة لاستقرار هايتي. وقد

أُعجبنا بجدية المجلس الانتخابي والتزامه بالاستقلالية، وأعربنا لأعضائه عن كامل دعمنا. كما التقينا بقادة المجتمع المدني الهايتي، لا سيما الجماعات النسائية التي ذكرتنا بجسامة العمل الذي لا يزال يتعين القيام به لكفالة العدل والمساواة فيما بين جميع الهايتيين، فضلا عن الدور الحاسم الذي يقوم به المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار والتنمية على نحو مستمر في هايتي. ويمكنهم أيضا التعويل على دعمنا واهتمامنا المتواصلين، على نحو ما أكدناه لهم عندما التقينا بهم.

وفي مدينتي بور – أو – برانس و كاب – هايسيان، أتيحت لنا الكثير من الفرص للقاء قيادة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والوقوف مباشرة على العمل الحاسم الذي تقوم به البعثة دعما لولايتها – وهي بعثة وقف إلى جانب الشعب الهايتي في السراء والضراء. فمن دعم الشرطة الوطنية الهايتية إلى الضغط من أجل إيجاد حلول لمشكلة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، فإن البعثة تقدم المساعدة على كفالة بناء مستقبل أفضل للشعب الهايتي.

وأود أن أشكر مرة أخرى الممثلة الخاصة للأمين العام ساندرا أونوري، وفريقها، بمن في ذلك الجنود وأفراد الشرطة، وجميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على كل ما قدموه من دعم لتحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي.

وقد ذكرتنا الزيارة المؤثرة التي قمنا بها للنصب التذكار الوطني تخليدا لكل من فقدوا أرواحهم في الزلزال الذي ضرب قبل خمسة أعوام هذا الشهر، بالحجم الهائل للدمار الذي قاسته هايتي وبما تسبب فيه من معاناة شديدة. ولمن لم يروا النصب التذكاري، فإنه يتميز بقطعة كبيرة من الأنقاض تمثل رمزا صارخا لكل ما تعرض للتدمير في ذلك اليوم. لكن على الرغم من التحديات الكبيرة التي ما زالت قائمة، فقد رأينا خلال زيارتنا الأدلة في كل مكان على الصمود والإصرار الكبيرين للشعب الهايتي، وعلى الأنقاض التي لم تتم إزالتها فحسب، بل محلها أقِيمت هياكل جديدة اقترنت بآمال جديدة. وسيظل أبناء الشعب الهايتي يحظون بدعمنا وهم يعملون على إعادة بناء بلدهم على أساس تلك الآمال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل شيلي.

لقد تشرف وفد بلدي بالمشاركة في رئاسة هذه الزيارة. وكانت الزيارة تعبيرا عن التزام مجلس الأمن تجاه هايتي، وعلى الصعيد الوطني، دليلا على دعم شيلي لذلك البلد على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وإذ نأخذ ذلك في الحسبان، من المهم أن نشدد على أن من بين الأهداف الرئيسية للزيارة التي قام بها المجلس، تسليط

الضوء على أهمية إيجاد بيئة جامعة وبناءة لتحقيق الاستقرار السياسي، والحوكمة الديمقراطية، والتنمية بغية تعزيز منع نشوب النزاعات. وخلال الزيارة، أكد أعضاء مجلس الأمن مجددا دعمهم لهايتي وحثوا جميع الأطراف الفاعلة السياسية على التعاون بصورة مستعجلة من أجل إجراء انتخابات تشريعية جزئية لمجلس الشيوخ، فضلا عن انتخابات بلدية ومحلية، حرة ونزيهة وجامعة وشاملة، وفقا لدستور هايتي. ولن استطرد في هذا الجانب، الذي وصفته بالتفصيل ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية في بيانها.

كما أتيحت الفرصة لأعضاء المجلس خلال الزيارة لتقييم ما اتُخِذ من مبادرات لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية بغية تشجيع السلطات الوطنية للدولة الهايتية على زيادة ممارسة التحلي بالمسؤولية لصون الاستقرار والأمن في البلد. وكان هناك إقرار بما أُحرِز من تقدم، واتفاق على أن ذلك مجال من المجالات الرئيسية التي ما زالت تنطوي على التحديات، لا سيما في فترة التحضير للانتخابات.

وعلاوة على ذلك، كان من الواضح أثناء زيارتنا لسجن النساء في بيتيونفيل أن هناك حاجة لإحراز التقدم بشأن كفالة سيادة القانون والأمن في هايتي، بما في ذلك الوصول إلى العدالة.

ومن بين الجوانب التي استأثرت بأكبر قدر من اهتمام أعضاء المجلس، الجانب المتعلق بتقييم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤) ، بالنظر إلى أهمية الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة، وتحديدا خلال فترة الانتخابات التي ستُجرى في عام ٢٠١٥، وآثار الحالة السياسية والاجتماعية على استقرار هايتي وأمنها. ويمكن النظر إلى الأنشطة في مدينة كاب - هايسيان في ذلك الإطار، لأننا تمكّنّا من الوقوف مباشرة على الأثر السريع لمشاريع وبرامج الحد من العنف المجتمعي التي نفذتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والتي ما زالت تكتسي أهمية بالغة لصون بيئة مستقرة وآمنة.

وفيما يتعلق بعملية إعادة تشكيل البعثة، فقد أتيحت للأعضاء فرصة الإعراب عن مختلف آرائهم بشأن العملية خلال اجتماع مع قادة القوة.

وخلال الاجتماعات المحددة مع ممثلي المجتمع الدولي، لا سيما مع قيادة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومختلف الممثلين الثنائيين لمختلف البلدان الملتزمة تجاه هايتي، لاحظنا أن الدعم الدولي ما زال أساسيا. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن امتناني للعمل الدؤوب الذي قامت به الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، السيدة ساندرا أونوري، وفريقها. ونود أن نعرب مجددا عن دعمنا لهما.

وأخيرا، أود أن أضم صوتي إلى صوت ممثلة الولايات المتحدة في إشادتها بالصمود الذي أبان عنه أبناء الشعب الهايتي على مدى الأعوام الخمسة الماضية منذ وقوع الزلزال المدمر، وهو ما تجلى خلال زيارة النصب التذكاري الذي أقيم تخليدا لهم. ونثني على جهود مختلف الحكومات الهايتية والشعب الهايتي للتغلب على المأساة والمضي قدما بالتعمير، ونعرب مجددا عن تضامننا مع أسر الضحايا والناجين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وباسم المجلس، أود أن أعرب عن تقديري لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة، على الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم الهامة.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.